CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.302
6 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٠٢

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٠/١٥

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

96-80178

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير المرحلي الثالث لأوكرانيا (CEDAW/C/UKR/3 and Add.1)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، أخذت السيدة بوغاتيريوفا (أوكرانيا) مكانا أمام طاولة اللجنة.

٢ - السيدة بوغاتيريوفا (أوكرانيا): قالت، لقد حدثت، منذ تقديم التقرير في عام ١٩٩١، تغييرات بعيدة الأثر في مركز أوكرانيا الدستوري وفي تطورها الاجتماعي - الاقتصادي. ففي ذلك العام، مارس شعب أوكرانيا حقه في تقرير المصير، وأصبحت أوكرانيا دولة مستقلة ديمقراطية. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بلغ تعداد سكان أوكرانيا ٥١,٧ مليون نسمة: بلغت نسبة الرجال منهم ٤٦ في المائة وبلغت نسبة النساء ٥٤ في المائة. وبلغت نسبة الأطفال دون سن السادسة عشرة من العمر ٢١,٩ في المائة وكانت نسبة السكان العاملين ٥٥,٧ في المائة من المجموع الكلي. ووفقا لتعداد السكان لعام ١٩٨٩، ومن بين السكان البالغين الذين أكملوا التعليم الثانوي والتعليم العالي بلغ عدد النساء ١٨,٨ مليون وعدد الرجال ١٦ مليون.

٣ - وأضافت قائلة لقد دأبت أوكرانيا منذ عدة قرون على اتباع تقليد تسيطر بموجبه طائفة من الأسرات المتقاربة يحكمها أكبر ذكورها سنا في مجال الشؤون العامة وتقليد لنظام اجتماعي يعود النسب والإرث بموجبه إلى سلالة الأم فيما يتصل بالأسرة؛ ونتيجة ذلك، لم تخضع النساء الأوكرانيات للظلم، أبدا على غرار ما عليه الحال بالنسبة للنساء في بلدان مجاورة، حيث ألغي تماما عدم المساواة في مجال واحد بمزايا في مجالات أخرى. ويعكس وضع المرأة الراهن في أوكرانيا عملية الانتقال من نظام حكم يسيطر عليه حزب واحد يُخضع الجميع لمشيئته إلى نظام حكم ديمقراطي وتشهد أوكرانيا ظهور اتجاهات جديدة في دور المرأة في المجتمع. ولقد تم إظهار ذلك، بخاصة، بتشكيل شتى المنظمات غير الحكومية للمرأة، وظهور قادة من السيدات في مجال الأعمال وتحقيق زيادة شاملة في نشاط المرأة العام.

٤ - واستطردت قائلة إنه يجري حاليا إنشاء آلية وطنية لضمان مساواة المرأة في الحقوق والفرص. ولقد أنشئت لجنة معنية بالنساء والأمهات والأطفال تحت إشراف رئيس جمهورية أوكرانيا. والمهام الرئيسية للجنة هي دراسة الحالة الاجتماعية للمرأة، وطرح مقترحات لتحسين تلك الحالة وضمان حماية الدولة لمصالح الأسر والأطفال، وتهيئة وضع ديموغرافي ملائم في أوكرانيا وتسيير العمل في أوكرانيا وفقا لأفضل الخبرات الوطنية والعالمية فيما يتصل بحماية المرأة في المجالين القانوني والاجتماعي.

٥ - وأردفت قائلة إن المجلس الأعلى لأوكرانيا به لجنة دائمة معنية بمسائل الصحة والأمهات والأطفال ولجنة فرعية معنية بالحماية القانونية لحقوق النساء، والأسرة والأطفال. كما أن مجلس الوزراء به شعبة معنية بشؤون المرأة وحماية الأسرة، والأمهات والأطفال. ويوجد في المناطق شُعب فرعية هيكلية معنية بشؤون المرأة والأسرة. ويوجد في وزارات العمل والصحة والخدمة الاجتماعية وحدات أو شُعب معنية بتحسين حالة النساء والأسر والأطفال.

٦ - واسترسلت قائلة إنه لا يوجد في تشريعات أوكرانيا ما يتعارض بصورة مباشرة مع الاتفاقية، ولقد تأكد ذلك في جلسات الاستماع البرلمانية بشأن امتثال أوكرانيا لأحكام الاتفاقية، التي عقدت في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥. ولقد شارك في جلسات الاستماع هذه أعضاء في الحكومة ورؤساء وزارات وإدارات وممثلون عن مجلس أوروبا ومنظمات المرأة. ولوحظ أن المرأة تمثّل تمثيلا ناقصا في الوظائف الإدارية وفي إدارة الدولة وأن هناك ميل نحو تفضيل الرجال على النساء في الوظائف الإدارية حتى وإن توفرت لهن نفس المؤهلات. كما تمثّل المرأة تمثيلا ناقصا في الهياكل السياسية والهيئات التنفيذية في الدولة: وليس هناك وزيرات وتوجد ١٧ امرأة فقط في البرلمان، أي أن النساء يشكلن نسبة ٤ في المائة من المجموع الكلي للنواب. ولا توجد امرأة في هيئة رئاسة المجلس الأعلى لأوكرانيا. وفي الوقت نفسه، تشكل المرأة غالبية الموظفين في الهيئات التنفيذية بالدولة وعلى سبيل المثال وزارات الإحصاءات والمالية والصحة والتعليم والعمل.

٧ - وتابعت قائلة إن المشاركين في جلسات الاستماع البرلمانية أوصوا بضرورة تضمين حكم في مشروع الدستور الجديد، يتعلق بالمساواة في الحقوق والحريات بين المرأة والرجل والمساواة في فرص ممارسة تلك الحقوق والحريات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأوصِي أيضا، بأنه بغية ضمان تحقيق الإنصاف في تمثيل النساء والرجال، ينبغي أن ينص قانون الانتخابات الجديد على حق المنظمات والحركات والمجموعات العامة للمرأة في تقديم مرشحات للمجلس الأعلى لأوكرانيا والهيئات الانتخابية الأخرى.

٨ - وواصلت كلامها قائلة إن أوكرانيا منحت حقوقا وفرصا متساوية للمرأة في مجالات التعليم والتدريب المتخصص والعمالة والأجور والترقية والأنشطة الاجتماعية - السياسية والثقافية ونفذت أيضا تدابير خاصة لحماية عمل المرأة وصحتها، ولتمكين المرأة من الجمع بين العمل والأمومة، وتوفير الحماية القانونية وتقديم الدعم المادي والأدبي للأمهات والأطفال. واعتمدت أوكرانيا عددا من الصكوك القانونية لتحسين حالة النساء والأسر والأطفال، بما في ذلك قانون عام ١٩٩٢ بشأن المساعدات التي تقدمها الدولة للأسر التي لديها أطفال، والبرنامج الطويل الأجل لتحسين حالة المرأة، ١٩٩٢-٢٠٠٠، والبرنامج الوطني لتنظيم الأسرة لعام ١٩٩٥.

٩ - واسترسلت قائلة إن الأمهات يمنحن، بموجب القانون، إجازة بأجر جزئي لرعاية طفل حتى يبلغ ثلاثة سنوات من العمر وبمقدورهن أن يعملن لبعض الوقت. وتمنح النساء معاشا تقاعديا لكبار السن حينما

يبلغن ٥٥ سنة بعد مدة خدمة لا تقل عن ٢٠ سنة. وتمنح النساء معاشا تقاعديا بعد أن يلدن خمسة أطفال أو أكثر أو يلدن أطفالا معوقين حينما تبلغن من العمر ٥٠ عاما وتكون لهن مدة خدمة لا تقل عن ١٥ سنة. وتحسب الإجازة بغرض رعاية الأطفال في حساب مدة الخدمة. وتتلقى النساء غير العاملات والمعوقات معاشا تقاعديا اجتماعيا حينما تبلغن من العمر ٥٥ عاما.

١٠ - وأردفت قائلة إن قانون المساعدات التي تقدمها الدولة إلى الأسر التي لديها أطفال ينص على دفع تعويض جزئي للأمهات اللاتي لا يشتركن في الإنتاج الاجتماعي بسبب رعايتهن لطفل دون سن الثالثة من العمر، ودفعات نقدية للأسر التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر. ويحظر قانون العمل تشغيل النساء في الأعمال الشاقة أو العمل في أوضاع ضارة أو خطرة؛ ويتعين إدخال تغييرات على التشريع المتعلق بعمل النساء ليلا لكي يتمشى مع الاتفاقية.

١١ - وأتبعت ذلك قائلة إنه على الرغم من أن أوكرانيا تتبع نظاما متطورا للخدمة الاجتماعية، لا تتوفر لها في هذا الوقت الذي تشهد فيه أزمة اقتصادية، موارد الدولة كافية لكي تمول برامجها الاجتماعية بالكامل، ونتيجة لذلك أصبحت تلك البرامج غير فعالة في أغلب الأحيان. ولقد أثرت الأزمة الاقتصادية بخاصة على المرأة العاملة والشباب. وبالرغم من الجهود التي تبذلها حكومتها لتحسين حالة أكثر مجموعات السكان ضعفا، أصبح الفقر والبطالة يشكلان تهديدا حقيقيا، وبخاصة للمرأة. ويوجد من كل ١٠ أشخاص عاطلين مسجلين، ٧ نساء، منهن ٤ لديهن أطفال دون سن ١٦ سنة.

١٢ - وأعقبت ذلك بقولها يوضع كل سنة برنامج دولة للعمالة يشمل مسائل العمالة، والتنسيب في الوظائف والتدريب. وتتلقى المرأة تدريبا خاصا في المؤسسات التعليمية أو في أماكن العمل وأيضا في مراكز التدريب التابعة لأجهزة العمالة. ويجري في المراكز الإقليمية للعمالة، اختيار النساء من أجل تدريبهن في مجال أنشطة المشاريع. ويجري حاليا توسيع نطاق تدريب الفتيات في المهن المرتبطة بالتكنولوجيا العصرية في مجالات الصناعة وقطاع الخدمات والزراعة. وتوجد وحدات خاصة لتنسيب النساء أولات الحمل في الوظائف وذلك استنادا إلى توصيات الأطباء.

١٣ - ومضت قائلة لقد أسفرت قلة موارد الميزانية من أجل الرعاية الصحية عن الحد من الرعاية الطبية التي تكفلها الدولة للنساء والأطفال. وبالرغم من أن مؤشرات صحة المرأة أفضل من ميثلاتها للرجل، إلا أنها زادت سوءا بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. ووفقا لبيانات عام ١٩٩٤، هبط الأجل المتوقع للحياة بنسبة ١,٩ من السنوات في المناطق الحضرية و ١,٧ من السنوات في المناطق الريفية منذ بداية العقد. وتشهد أوكرانيا منذ عام ١٩٩٠، أزمة ديمغرافية حادة؛ ولقد فاق معدل الوفيات معدل المواليد لأربع سنوات متتالية كما حدثت زيادة في الوفيات على مدى ست سنوات متتالية. وبلغت معدلات وفيات الرجال أكثر من ثلاثة أضعاف معدلات وفيات النساء بين ٢٠ و ٥٠ سنة من العمر وأربعة أضعافها في فئة العمر من ٣٠ إلى ٣٤

سنة. ونتيجة لذلك، فإن العمر المتوقع للنساء يزيد ١٠ سنوات عن مثيله للرجال. وبلغت معدلات إصابة الرجال بالأمراض تقريبا ضعف معدلات إصابة النساء بالأمراض.

١٤ - وأردفت قائلة وبالنسبة للفتيات، زاد معدل اصابتهن بالأمراض المَعدية والأمراض القلبية الوعائية، والأنيميا وأمراض الكبد وأمراض الأجهزة الإنجابية. وزاد معدل مضاعفات ولادة الأطفال من نسبة ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى نسبة ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٤. ويؤثر الاجهاض تأثيرا عكسيا على صحة الأمهات؛ ففي عام ١٩٩٤، زاد عدد حالات الاجهاض، بواقع ١,٥ مرة على عدد الولادات. ومنذ عام ١٩٩٠ حدث انخفاض طفيف في عدد حالات الاجهاض.

١٥ - وتابعت قائلة لقد مُدد البرنامج حتى سنة ٢٠٠٠ وهو يشكل أساسا للبرامج الإقليمية التي تأخذ في اعتبارها السمات والتقاليد الديمغرافية والدينية وتستند إلى التعاون بين مؤسسات الدولة والمنظمات العامة والخاصة. وترمي الأهداف إلى الحد من وفيات الأمهات والأطفال، وتحسين المؤشرات الصحية، وتقديم الرعاية الصحية للأسر والنساء والاشتراك في التعاون الدولي. ومنذ عام ١٩٩٣، أنشئت شبكة لمكاتب تنظيم الأسرة. واعتبارا من عام ١٩٩٥ يوجد ٨ مراكز اقليمية و ١٢ مركزا حضريا و ٥ مختبرات. وتدعو الحاجة أيضا إلى تقديم رعاية طبية ورعاية وراثية للتصدي للزيادة في حالات الإصابة بالأمراض المتعلقة بالولادة وغيرها من الأمراض الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وعواقبها. ولقد أنشئت شبكة من المراكز الطبية الوراثية تقدم النصائح وتوفر التنظير الإشعاعي قبل الولادة لاكتشاف عيوب المواليد ويجري هذا التنظير لـ ٠٠٠ ٧٠ أسرة كل سنة.

١٦ - واستدركت قائلة إن أوكرانيا تزمع في المستقبل القريب، استكمال تأسيس آلية وطنية لضمان مساواة الرجال والنساء في الحقوق والفرص على جميع مستويات السلطة؛ وتطوير سياسة منفردة للدولة من أجل التوصل إلى حل شامل للمشاكل التي ينطوي عليها القضاء على التمييز ضد المرأة؛ وتنفيذ برنامج وطني لتنظيم الأسرة وبرنامج وطني للأطفال؛ ودراسة الخبرات التي اكتسبتها البلدان الأوروبية ومجلس أوروبا وصياغة مشروع قانون بشأن الحقوق المتساوية والشراكة الاجتماعية للمرأة والرجل؛ وتنظيم شبكة مؤسسات يرجع إليها النساء والأطفال للحصول على مساعدات نفسية وطبية. ويرمي الهدف الرئيسي إلى تطوير استراتيجيات لتعزيز إدماج المرأة بنشاط في عملية التنمية على قدم المساواة مع الرجل.

١٧ - وبصدد الإشارة إلى التعليقات العامة للجنة وأسئلتها بشأن مواد محددة، قالت إن التقرير الرابع لأوكرانيا أعد وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة. وسوف يُنظر في مشروع الدستور الجديد في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ وهو يتضمن حكما بشأن مساواة النساء والرجال في الحقوق والحريات وتهيئة فرص متساوية لهم لممارسة تلك الحقوق والحريات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وحالما يتم اعتماد الدستور سوف ترسل نسخة منه إلى اللجنة.

١٨ - وواصلت كلامها قائلة إنه في سياق جلسات الاستماع بشأن تنفيذ الاتفاقية، أعد تحليل للوضع القانوني والفعلي للمرأة الأوكرانية أظهر التباين الكبير بين الأحكام القانونية وبين تنفيذها. ولقد قررت رئاسة المجلس الأعلى إعداد دراسة متعمقة عن الحالة في كل قطاع، كما قررت اتخاذ الخطوات الضرورية لعلاج تلك الحالة، وعقد المزيد من جلسات الاستماع لرصد التقدم المحرز.

١٩ - وبصدد الإشارة إلى أن اللجنة كانت قد طلبت موجزا للتقرير الذي قدمته أوكرانيا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وطلبت المزيد من التفاصيل بشأن الالتزامات التي تعهدت بها أوكرانيا في بيجين، قالت إن التقرير الأوكراني المقدم إلى المؤتمر يتضمن وصفا للتدهور الشامل في حالة المرأة، وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الحالة الديمغرافية سوءا بسبب المشاكل الاقتصادية وآثار كارثة تشيرنوبيل، التي لا تزال تستنفذ قدرا كبيرا من موارد الميزانية. ومن ناحية أخرى، أنشأت الحكومة الأوكرانية هياكل خاصة لتحسين حالة المرأة. وصادقت على برنامج دولة شامل على الأجل الطويل يهدف إلى تحسين حالة المرأة وحماية الأمهات والأطفال. كما اعتمدت الحكومة الأوكرانية برنامجا وطنيا لتنظيم الأسرة وتواصل تقديم العلاج الطبي بالمجان لجميع النساء. ولقد أعلنت أوكرانيا استعدادها لاتخاذ تدابير لتحسين حالة النساء والأطفال؛ ولقد استهلت الحكومة تلك البرامج بصورة فعالة بالرغم مما تنطوي عليه من تكاليف مالية.

٢٠ - واسترسلت قائلة أما فيما يتصل بالتعليقات المحددة التي أبديت في بيجين، فإن مبدأ تساوي الفرص على جميع مستويات اتخاذ القرارات مكفول على الصعيد الوطني وذلك بفضل إنشاء اللجنة المعنية بالنساء والأمهات والأطفال في عام ١٩٩٥، تحت سلطة رئيس جمهورية أوكرانيا، وإنشاء اللجنة الدائمة المعنية بمسائل الصحة والأمهات والأطفال التابعة للمجلس الأعلى. ويوجد في مجلس الوزراء شعبة لشؤون المرأة وحماية الأسرة والأمهات والأطفال. ويجري حاليا تطوير شبكة للهياكل الإقليمية التي تتناول قضايا المرأة بصورة مباشرة، وتوجد بالفعل بنية أساسية إقليمية في ١١ منطقة من مناطق أوكرانيا الـ ٢٧.

٢١ - واستطردت قائلة إن البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة اعتمد في عام ١٩٩٥. وتتضمن الخطوات المتخذة لتمكين المرأة من الحصول على مصدر دخل دائم صياغة برنامج طويل الأجل لإنشاء مراكز العمالة. وتقديم الحوافز والمزايا للمؤسسات والمنظمات التي توظف النساء اللاتي لديهن أطفال صغار وذلك بتوظيفهن لبعض الوقت وخلال ساعات عمل مرنة. وتحاول مراكز العمالة ملء الشواغر بالنساء العزبات والأرامل والنساء اللاتي لديهن أسر كبيرة، والنساء اللاتي لديهن أطفال معوقين أو النساء اللاتي سـُرحن من العمل سابقا. وتقدم تلك المراكز أيضا برامج لإعادة التدريب وبرامج لتعزيز المهارات. وإضافة إلى ذلك، يـُطلب من تلك المراكز أن تملأ نسبة ٥ في المائة على الأقل من جميع الشواغر بمرشحات من "فئات السكان الضعيفة اجتماعيا"، بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك الهدف بصورة دائمة في ظل المناخ الاقتصادي الصعب الراهن.

٢٢ - وبصدد تقديم المزيد من المعلومات بشأن توفير إمكانية وصول النساء والأطفال إلى التدابير القانونية بتكلفة قليلة، قدمت شرحا مؤداه أن النصيحة القانونية المجانية كانت تقدم فيما سبق بالمجان للنساء في أماكن العمل، ولكن الوضع قد تغير إلى حد ما ومرد ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة. وتتوفر تلك النصيحة الآن بصورة عامة لقاء رسم ضئيل، ولكن لا يزال يجري توفيرها بالمجان لفئات معينة من النساء. وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة تحاول توسيع نطاق الاستشارات القانونية بالمجان للمرأة.

٢٣ - وبصدد مسألة أوجه التباين الجوهرية بين الحقوق الدستورية والحقوق الفعلية للمرأة، بما في ذلك القيود الاقتصادية والقيود على العمالة، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، وعدم ملاءمة السياسات والأفكار المتقولبة التي بطل اتباعها، قالت إن المادة ٢٢ من قانون العمل الأوكراني تحظر انتهاكات حق المرأة في التوظيف للعمل استنادا إلى نوع الجنس. وتكفل وحدة خاصة تابعة لمجلس الوزراء بالاشتراك مع هيئات حكومية أخرى احترام الضمانات الاجتماعية والقانونية للمرأة ومواصلة إحراز تقدم في ذلك المجال.

المادة ٣

٢٤ - وبصدد التعليق على الأسئلة التي أثيرت فيما يتعلق بالمادة ٣، قالت إن الحكومة الأوكرانية حاولت إلغاء عبء العمل الذي تواجهه المرأة وآثاره العكسية على صحتها وذلك بتقديم حوافز ومزايا للمؤسسات والمنظمات التي توظف النساء اللاتي لديهن أطفال صغار وذلك بتوظيفهن لبعض الوقت أو خلال ساعات عمل مرنة. ويجري حاليا، وضع خطط لجعل ساعات العمل القصيرة إلزامية للنساء بغض النظر عن أعمارهن وما إذا كان لديهن أطفال أم لا.

٢٥ - وأضافت قائلة إن الإدارة الحكومية المسؤولة عن تنسيق السياسات والبرامج ذات الصلة بالمرأة هي لجنة المرأة الخاضعة لرعاية رئيس جمهورية أوكرانيا، وهي تتألف من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية للمرأة وممثلين عن الجهاز التنفيذي. وتركز اللجنة جهودها المبذولة حاليا على صياغة مشروع قانون جديد ذي صلة بالأسرة والزواج وعلى اقتراح تعديلات على البرنامج الطويل الأجل من أجل تحسين حالة المرأة، الذي اعتمد في عام ١٩٩٢. والعنصر الرئيسي في البرنامج الطويل الأجل، الذي يرمي إلى تخفيف العوامل التي تميز ضد المرأة في العمل وفي المنزل، هو برنامج عمل المرأة، المصمم لملء شواغر الوظائف بمرشحات ولإعادة تدريب النساء اللاتي تم تسريحهن خلال عملية إعادة تشكيل هياكل المؤسسات أو المنظمات.

٢٦ - ومضت قائلة لقد تضمنت البنود التي قدمتها اللجنة المعنية بشؤون المرأة وحماية الأسرة والأمهات والأطفال إلى المجلس الأعلى توفير الحماية الاجتماعية للأسر الكبيرة، وصياغة برنامج الدولة لتنظيم الأسرة والتصديق على البرنامج الطويل الأجل من أجل تحسين حالة النساء والأمهات والأطفال، وصياغة برنامج عمل خاص، وصياغة برنامج للتثقيف الجنسي وإدراجه في المناهج الدراسية للأطفال والمراهقين.

٢٧ - وبصدد الرد على استفسار بشأن الإجراءات المتخذة لنشر المعلومات عن حقوق المرأة، قالت حدثت زيادة في نشاط المنظمات غير الحكومية للمرأة، التي عقدت عددا من الندوات الدراسية ومؤتمرات المائدة المستديرة بشأن مجموعة من القضايا التي تؤثر على المرأة في أوكرانيا. وقد جرت مع المنظمات غير الحكومية مناقشة التعديلات المقترحة على التشريعات التي تؤثر على حالة المرأة، ومسألة قانون الأسرة بصفة خاصة.

المادة ٤

٢٨ - وبصدد التعليق على الأسئلة التي أثيرت فيما يتصل بالمادة ٤، قالت إن الحكومة الأوكرانية تصدت لبطالة الإناث وذلك بإنشاء مراكز العمالة الخاصة المذكورة فيما تقدم. وتقوم تلك المراكز باختيار المرشحات المؤهلات وتوجيههن مهنيا للعمل في الميادين الاقتصادية ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، أتخذت تدابير لتثقيف النساء عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية بشأن حقوقهن في أماكن العمل. وأخيرا، فإن هيئة التفتيش التابعة لجهاز العمل هي الهيئة المسؤولة عن ضمان الامتثال لقوانين العمل. وفي عام ١٩٩٥، عوقب ما مجموعه ٠٠٠ ١١ فرد بسبب انتهاكهم لقوانين العمل لأسباب تتعلق بنوع الجنس.

المادة ٥

٢٩ - وفيما يتعلق بالمادة ٥، قالت لا يزال هناك افتقار إلى الإحصاءات عن مشكلة العنف الأسري لأن الإجراءات الضرورية لجمع البيانات وتجهيزها لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن؛ ثم أعربت عن أملها في أن تتمكن من تقديم أرقام مفصلة إلى اللجنة في وقت لاحق.

المادة ٦

٣٠ - وبصدد الإجابة على الأسئلة بشأن البغاء وجرائم الجنس، قالت إن القانون الجنائي في أوكرانيا لا يعتبر البغاء في حد ذاته خروجا على القانون؛ ولا يتعدى الأمر سوى تغريم العاهرات. واستدركت قائلة بالمستطاع رفع دعاوى جنائية ضد فتح بيوت الدعارة وضد الزوج الذي يعتدي بدنيا على زوجته. كما تفرض أحكام جنائية إلزامية على جرائم الجنس. وتُعد أي حالة من حالات الاغتصاب جرما جنائيا، بغض النظر عما إذا كان مرتكبها هو الزوج أو طرف آخر. وبشأن مسألة تدابير تنفيذ القانون المتخذة لعلاج الاتجار دوليا بالنساء الأوكرانيات واستغلالهن جنسيا، اعترفت بأنها مشكلة صعبة. وغالبا من يُغرر بالنساء بتسفيرهن إلى الخارج بناء على رغبتهن وتقديم وعود كاذبة لهن بالعمل، ولا تستطيع وكالات تنفيذ القانون أن تتدخل إلا حينما يُبلغ عن أولئك النسوة بوصفهن أشخاصا مفقودين، أو حينما يرتكبن جريمة أو حينما يصبحن أنفسهن ضحايا لجريمة. وبالرغم من أن مشكلة الاتجار الدولي بالنساء لم تشكل جزءا من برنامج الحكومة لمكافحة الجريمة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، أدى التعاون القيم مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) إلى اكتشاف عدد من الجرائم الجنسية التي اشتركت فيها نساء أوكرانيات في هولندا وتركيا وقبرص. ويواجه عدد من المواطنين الأوكرانيين في الوقت الراهن تهما بقوادة النساء نتيجة لتلك العمليات.

المادة ٧

٣١ - وبصدد التعليق على شتى الأسئلة التي أثيرت فيما يتصل بالمادة ٧، قالت لا يزال يوجد عدد قليل نسبيا من النساء في البرلمان كلهن يشغلن عمليا وظائف أقدم في أحزاب ومنظمات شعبية شتى. وبالرغم من ذلك، فإن عملية التحول إلى الديمقراطية في أوكرانيا شجعت على زيادة مشاركة النساء في جميع مجالات الحياة العامة. وبالرغم من أنه لم يوجد في عام ١٩٩٢ سوى ١١ منظمة مسجلة من المنظمات غير الحكومية للمرأة, فقد زاد ذلك الرقم في عام ١٩٩٦ إلى زهاء ٧٠ منظمة.

المادة ٨

٣٢ - وبقدر ما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة في وزارة الخارجية الأوكرانية، صرحت بأن النساء يشكلن نسبة ٤٢ في المائة من موظفي تلك الوزارة. ويشكلن زهاء نسبة ١٤ في المائة من موظفي الجهاز المركزي بالوزارة، وتعمل ١٠ نساء حاليا في الهيئة الدبلوماسية الأوكرانية.

المادة ٩

٣٣ - ومضت قائلة وعلى إثر إعلان الاستقلال، سنت أوكرانيا قانونا جديدا ينص على تمتع النساء على قدم المساواة مع الرجال بجنسيتهن وجنسية أولادهن. ولا ينطوي زواج مواطن أوكراني بشخص أجنبي أو شخص عديم الجنسية على تغيير جنسية المواطن الأوكراني، كما لا ينطوي تغيير جنسية أحد الزوجين على تغيير جنسية الآخر. وبمستطاع الطفل بموافقة الوالدين كليهما، أن يحصل على الجنسية الأوكرانية إذا حصل عليها أحد الأبوين وأن يتمكن من الإبقاء على تلك الجنسية حتى إذا تخلى عنها أحد الأبوين.

المادة ١٠

٣٤ - واسترسلت قائلة لا يوجد تمييز على أساس نوع الجنس فيما يتصل بالحق في التعليم، وتشمل تلك المساواة المناهج التعليمية والكتب المدرسية والمدرسين وطرق التدريس والمرافق التقنية. وفيما يتعلق بالبيان الوارد في الفقرة ٧٧ من الإضافة ومؤداها أن القانون الإداري يحظر التحاق الفتيات بأقسام الترجمة بكليات ومعاهد اللغات، قالت إن البيان يشير إلى أقسام اللغات في الأكاديمية العسكرية، التي لا تسمح بالتحاق الفتيات بها لأن خريجيها يلتحقون على الفور بالخدمة في القوات المسلحة، التي يستثنى النساء منها. ولا يوجد تمييز كهذا في التعليم المدني. وفيما يتعلق بمعدلات الأمية، قالت إن ١٠ سنوات من التعليم بالمدارس هي فترة إلزامية للجنسين على حد سواء.

المادة ١١

٣٥ - وقالت إن المرأة العاملة في القطاع الخاص تحصل على نفس المزايا التي تحصل عليها العاملات في القطاع العام. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٥، بلغت نسبة النساء ٤٥,٢ في المائة من العاملين في الصناعة، و ٤٢,١ في المائة في الزراعة، و ١٧,٩ في المائة في الحراجة و ١٨ في المائة في مصائد الأسماك، و ٢٨,٨ في المائة في النقل، و ٢٦,٧ في المائة في التشييد و ٦٧,١ في المائة في الاتصالات،

و ٧٧,٧ في المائة في التجارة و ٨٦,١ في المائة في الخدمات الغذائية، و ٧٣,٣ في المائة في الإعلام وخدمات الحاسوب و ٥٩,٤ في المائة في إنتاج السلع الاستهلاكية، و ٧٤,٧ في المائة في التعليم، و ٥٠,٦ في المائة في العلوم والخدمات العلمية، و ٧٦,٦ في المائة في المالية والائتمان والتأمين، و ٥٤,٢ في المائة في الإدارة العامة.

٣٦ - واستطردت قائلة إن القانون يحظر التمييز في عروض العمل أو المرتبات ضد أولات الحمل والأمهات اللاتي لديهن أطفال دون الثالثة من العمر، أو الأمهات الوحيدات اللاتي لديهن أطفال دون سن ١٤ سنة من العمر أو أطفال معوقين. فإذا رفض طلب لامرأة من هذه الفئات تلتمس فيه الحصول على عمل، لا بد من تقديم تبرير خطي ويمكن تحدي ذلك الرفض في المحاكم. وإذا طردت امرأة من هذه الفئات بسبب توقف وانتهاء العمل الذي استخدمها، لا بد من إيجاد وظيفة أخرى لها.

٣٧ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بحقوق الأبوين، يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية فيما يتصل بحضانة أطفالهم. ويعتمد عدد الاجازات الممنوحة لرعاية الأطفال على طول مدة خدمة المرأة؛ ويُنظر بخاصة في حالة النساء اللاتي ينقطعن عن وظائفهن لفترات طويلة من الزمن للبقاء مع أطفالهن في المنزل.

٣٨ - وأردفت قائلة أن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر تبلغ ٧,٥ في المائة للنساء و ٤,٠ في المائة للرجال. وتبلغ نسبة النساء ٦٢,٥ في المائة من الأشخاص البالغين من العمر ٥٥ سنة فأكثر. وبالرغم من أن اوكرانيا شهدت معدل نمو سلبي عبر السنوات الأربع الماضية، لا يزال يوجد نقص في مؤسسات التعليم قبل المدرسي في مناطق معينة. وعلى الأجل الطويل، تعتزم الدولة تخصيص أموال للمحافظة على تلك المؤسسات. وهناك أيضا ترتيبات غير رسمية فيما بين النساء اللاتي يقدمن رعاية للأطفال.

٣٩ - واستطردت قائلة إن مشكلة الأمن الوظيفي تؤثر على الرجال والنساء على حد سواء. ولا تُطبق القيود على العمل ليلا إلا على أولات الحمل وأمهات الأطفال المعوقين أو أمهات الأطفال دون سن الـ ١٤. ويسمح للنساء الأخريات بالعمل ليلا وفي وظائف لا تصنف بوصفها وظائف خطرة.

٤٠ - واستدركت قائلة وفيما يتعلق بالاختلافات في الأجور ذات الصلة بنوع الجنس، توضح إحصاءات النصف الأول من عام ١٩٩٥ أن النساء يحصلن على أجور أعلى من الرجال في قطاعين فقط من قطاعات العمالة الـ ٢٥. ويدفع أجر متكافئ عن العمل المتكافئ، ولكن الرجال يستطيعون العمل خلال ساعات أكثر من العمل الإضافي لأن النساء مسؤولات عن رعاية الأطفال ومهام منزلية أخرى. غير أن هناك أوجه اختلاف خطيرة في الأجور؛ في مجال الصناعة، وعلى سبيل المثال زاد متوسط أجور النساء بواقع ١,٥ مرة عن أجور الرجال في النصف الأول من عام ١٩٩٥.

المادة ١٢

٤١ - ومضت قائلة يوجد في أوكرانيا نظام للرعاية قبل الولادة تضطلع به الدولة، يُقدم من خلال شبكة من عيادات النساء، والعيادات المُجمعة، ودور الأمومة ومراكز ولادة الأطفال وتغطية هذه الرعاية شاملة تقريبا.

٤٢ - ثم أضافت قائلة إن أوكرانيا لا تنتج وسائل خاصة بها لمنع الحمل ولا تغطي الاعتمادات المخصصة لشرائها تكلفتها الحقيقية. وتتوفر خدمات تنظيم الأسرة دون مقابل وتقدم في جميع المناطق. بيد أن تلك الخدمات تتناثر في أغلب الأحيان في المناطق الريفية وربما لا تتوافر وسائل النقل العام. ويجري من خلال برامج التثقيف الجنسي في المدارس، وهي ابتكار جديد، تثقيف الأطفال في مستويات ملائمة لأعمارهم بشأن الأنوثة والرجولة والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز.

المادة ١٣

٤٣ - وتتوفر للنساء والرجال فرص متساوية للحصول على قروض وائتمانات من المصارف من أجل الاضطلاع بأنشطة في مجال الأعمال.

المادة ١٤

٤٤ - يمنح تشريع سُن مؤخرا الأولوية لمشاكل المناطق الريفية. وتحاول الحكومة توفير قاعدة موارد أفضل وتحسين البنية الأساسية في المناطق الريفية كما تحاول الحد من الهجرة من تلك المناطق، لا سيما هجرة الشابات. وتعيش ٩ ملايين امرأة في المناطق الريفية، أي نسبة ٥٤ في المائة من سكان الريف.

المادة ١٦

٤٥ - وأردفت قائلة حدث ما مجموعه ٦٠٠ ٢٠٧ حالة طلاق خلال عام ١٩٩٤. وفي حالة الطلاق، يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في الممتلكات المشتركة بين الزوجين، ويتمتع كل زوج بحق متساو في امتلاك تلك الممتلكات واستخدامها والتصرف فيها حتى إذا كان أحد الزوجين يعمل بالمنزل، أو قام برعاية الأطفال أو لم يعمل لأي سبب سارٍ آخر أثناء الزواج. وتظل الملكية التي يحصل عليها أحد الزوجين قبل الزواج، أو التي يحصل عليها أثناء الزواج كهدية أو بالميراث، ملكية لذلك الزوج. وللزوج المعوق الذي يحتاج إلى مساعدة مالية، أو الذي أصبح مُعوقا خلال سنة واحدة من الطلاق، الحق في إعانة مستمرة من الزوج الآخر، والمحاكم مسؤولة عن تنفيذ ذلك. ويمكن حرمان الشخص الذي يسيئ استخدام حقوق والديه أو يفشل في ممارسة تلك الحقوق من التمتع بها.

٤٦ - ومضت قائلة إن الحد الأدنى للسن القانوني للزواج هو ١٧ سنة للبنات و ١٨ سنة للبنين. وربما يسمح بالزواج في حالات خاصة للفتيات الصغيرات البالغات ١٥ سنة. وفي السنوات الأخيرة، انخفض معدل

الزواج وزاد معدل الطلاق. وقالت في ختام كلمتها أن الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل الطلاق تُعزى إلى الحالة السياسية الشاملة وإلى عدم الاستقرار الاقتصادي وانخفاض الدخل وصعوبة الأوضاع المعيشية والمشاكل البيئية وعدم كفاية تغذية الأطفال.

٤٧ - الرئيسة: أحاطت علما بأن أوكرانيا تعاني، منذ أن حصلت على استقلالها، من الأزمة الاقتصادية الراهنة ومن المشاكل التي ترتبط بصورة نمطية بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وبالرغم من أن النساء يعانين على الدوام بدرجة أكبر من معاناة الرجال في ظل تلك الأوضاع، من الواضح أنه أحرز قدر من التقدم. وأثنت على التغييرات التشريعية لمصلحة النساء ورحبت بقرار أوكرانيا بأن تقدم دستورها الجديد إلى اللجنة، المـُعد في الوقت الحاضر في صيغة مشروع، والذي من شأنه أن يزيد الضمانات من أجل حقوق المرأة. وأعربت عن سرورها لأن أوكرانيا أكدت على أهمية اللجنة بوصفها هيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان ولأنها نظمت في عام ١٩٩٥ جلسات استماع برلمانية بشأن الاتفاقية. وعبـَّرت عن التفاؤل لأن أعمال اللجنة وأحكام الاتفاقية سوف يـُعممان على نطاق واسع ويساعدان أوكرانيا في تقدمها المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

٤٨ - وأضافت قائلة إن كثرة عدد الأسئلة التي أثيرت بصدد الاستجابة للتقرير دليل على اهتمام اللجنة بمركز المرأة في بلدان أوروبا الشرقية خلال فترة انتقال تلك البلدان إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي. وبالرغم من التقدم المحرز في أوكرانيا، يبدو أنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وأعربت عن قلق اللجنة إزاء التصريح بأنه لا بد من ترك مشاكل المرأة جانبا بصورة مؤقتة في الوقت الذي تحاول فيه أوكرانيا تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي. وقالت إن تلك السياسات تؤثر على المرأة في أرجاء العالم، ولكن من الأهمية أن يحاول المشرعون تجنب النتائج العكسية المترتبة على تلك السياسات. وثمة نتيجة من تلك النتائج وهي التفاوت الكبير بين الجنسين في مجال اتخاذ القرارات، ثم اقترحت بأنه ينبغي لأوكرانيا أن تعمل مع مجلس أوروبا الذي اقترح عددا من التدابير لعلاج هذه المشكلة.

٤٩ - وأحاطت علما بأن أوكرانيا تشهد حالة أزمة ديمغرافية؛ لأن معدل وفيات الرجال يبلغ ثلاثة أضعاف معدل وفيات النساء، في حين زاد عدد حالات الإجهاض على عدد الولادات. ثم أعربت عن أملها في أن تـُتخذ تدابير لتصحيح تلك الحالة. ثم استدركت قائلة ينبغي اتباع الحذر فيما يتعلق بالأحكام الكثيرة في البلد من أجل حماية الأمهات والأطفال؛ فتلك تدابير هامة، ولكن لا بد أن نتذكر أن النساء لسن مجرد أمهات فقط ولكنهن أناس عن جدارة واستحقاق.

٥٠ - وعبـَّرت في ختام كلمتها عن قلق اللجنة بخاصة إزاء مشكلة البغاء والعنف ضد النساء، ولكنها أعربت عن شعورها، نظرا للتقدم الكبير المحرز بالفعل في ذلك المجال، بأن التقرير المرحلي التالي للبلد سوف يعكس تحسنا في تلك الحالة.

٥١ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: رحبت بحقيقة أن الرجال والنساء يتمتعون على قدم المساواة بمستوى عال من التعليم في أوكرانيا وأن التشريع الأوكراني يعكس أحكام الاتفاقية بهذا الصدد.

٥٢ - بيد أنها تساءلت، فيما يتعلق بالمادة ٥، عن احتمال أن تسفر التدابير المتخذة لحماية المرأة في أماكن العمل عن إلحاق الضرر بها، لأن الخبرة المكتسبة، في الاقتصاد السوقي، تدل على احتمال عدم توظيف المرأة ببساطة، إن كانت هناك قيود على عملها. وعلى أي حال، ومع قدوم التكنولوجيا الجديدة، ربما تطبق القيود المتعلقة بالأعمال الثقيلة على الرجال أيضا. وفيما يتعلق بالمادة ٥ (ب)، تساءلت عما يجري عمله حاليا لتعزيز مشاركة الرجال في رعاية الأطفال.

٥٣ - ثم تساءلت عن سبب اختلاف الحد الأدنى لسن الزواج بين الرجال والنساء، لأن ذلك يتناقض مع توصيات اللجنة. وقالت في ختام كلمتها إن من المفيد، في مرحلة الانتقال، أن تصبح النساء أكثر نشاطا في الحياة السياسية واتخاذ القرارات.

٥٤ - السيدة خان: لاحظت أنه بالرغم من وجود عدد من الهيئات المعنية بقضايا المرأة، إلا أن معظمها يركز، فيما يبدو، على خدمة المرأة بدلا من تمكينها. وقالت إن ذلك نهج الأفكار المتقولبة. وتتسم أحكام المادة ٥ من الاتفاقية بالأهمية فيما يتعلق بتعزيز المساواة خلال فترة الانتقال ومن أجل محاولة تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، يبدو أن التركيز ينصب بشدة على الأمومة - وعلى سبيل المثال، مزايا المعاش التقاعدي للنساء اللاتي لديهن أكثر من خمسة أطفال - في حين أن الأبوة لم تُذكر في هذا الصدد. وفي أوكرانيا، يبدو أن الأفكار المتقولبة تعزز من جراء عناصر متنوعة بقدر تنوع الكتب المدرسية بل وحتى برامج التلفزيون.

٥٥ - وتساءلت، فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة الموجه جنسيا، عما إذا كانت إحصاءات الاغتصاب تتسم بالشمول، وتساءلت عن طريقة جمع تلك الاحصاءات. وقالت فيما يتصل بمسألة الاتجار بالنساء، حتى حينما تختار النساء الاشتراك في البغاء أن هناك، بصفة عامة، دافع اقتصادي؛ وفي كثير من الحالات، تغرر مجموعات الجريمة المنظمة بالنساء وتقدم لهن احتمالات عمل اعتيادية، فقط ليكتشفن أنهن قد وقعن في الشرك.

٥٦ - السيدة برنارد: تساءلت عن الطريقة التي تعالج بها المحاكم ضرب الزوجات وسفاح القربى، كما تساءلت عن تصرف السلك القضائي في تلك القضايا وعما إذا كان يجري حاليا اتخاذ أي تدابير في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بالمادة ١٢، أحاطت علما بأنه قد حدثت زيادة في حالات الانتحار والوفيات ذات الصلة بالكحول وتساءلت عما إذا كان مرد ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية في البلد، ثم تساءلت عن وجود مرافق لإعادة التأهيل لمساعدة النساء اللاتي يواجهن مشاكل تتعلق بالكحول وإساءة استعمال المخدرات.

٥٧ - السيدة ماكينن: أعربت عن قلقها إزاء الأفكار المتقولبة التي يدل عليها التركيز على النساء بوصفهن أمهات. وطلبت تقديم معلومات في التقرير التالي عن النساء المعوقات والنساء ضحايا العنف. وقالت ثمة حاجة فيما يبدو إلى تقديم المزيد من البيانات المفصلة عن نوع الجنس. وأخيرا، أعربت عن أملها في أن يتضمن التقرير التالي معلومات عن النساء اللاتي تنتمين إلى مجموعات الأقليات، وبخاصة مجموعة كريميان تاتارز.

٥٨ - السيدة شاليف: لاحظت أن التشريع المعتمد لحماية النساء يمثل ليس فقط الأفكار المتقولبة ولكنه أيضا غير فعال بدرجة كبيرة من وجهة نظر الصحة العامة. إذ لا بد أن يتمتع الرجال والنساء بالحرية الإنجابية دون تمييز. وفي هذا الصدد، أحاطت علما بأن خطة عمل بيجين تطالب باستحداث سياسات يكون من شأنها أن تسمح للنساء بتحمل المسؤولية عن صحتهن. وفيما يتعلق بسوق العمل، لا بد أن تكون حرية الفرد في الاختيار هي أساس سياسة الحكومة.

٥٩ - وأضافت قائلة إن مما يدعو إلى القلق توفر وسائل منع الحمل، على نطاق محدود، في المناطق الريفية، كما أن معدلات الاجهاض ووفيات الأمهات تدعو إلى القلق. وثمة حاجة واضحة إلى تحسين خدمات تنظيم الأسرة. إن معدلات وفيات الرجال الزائدة عن معدلات وفيات النساء تنم على وجود مشاكل صحية في أماكن العمل وينبغي معالجتها على ذلك الأساس. ثم طلبت تقديم معلومات عن حالات الاصابة بمرض السل التي لم يرد ذكرها في التقرير.

٦٠ - السيدة جافات دي ديوس: قالت إن هناك تناقض بين عملية إقرار الديمقراطية في أوكرانيا وبين تقهقر مركز المرأة، التي يتسم نقص إمكانية وصولها إلى خدمات الدعم وفرص العمالة بالسوء في المجتمع الأوكراني ككل. ومن الغريب ذكر النساء في إطار الأفكار المتقولبة بوصفهن أمهات في بلد ديمقراطي ويبدو أنه يجري حاليا تهميش النساء في المجال الاقتصادي. وأعربت عن أملها في أن تبدأ قريبا عملية إعادة التوجيه الثقافي.

٦١ - وأضافت قائلة إن مشكلة البغاء مشكلة خطيرة في أوكرانيا وخارجها على حد سواء وثمة افتقار إلى سن تشريع ضروري. وربما تنظر أوكرانيا في مسألة طلب مساعدة دولية لعلاج هذه القضية. ولقد بدأ أثر الكوارث البيئية على الصحة الإنجابية للنساء يشكل قلقا منذ زهاء ١٠ سنوات مضت. وتساءلت عن التدابير التي يجري اتخاذها حاليا للمساعدة في إعادة التأهيل وتجنب حدوث كوارث جديدة.

٦٢ - السيدة أباكا: أحاطت علما، فيما يتصل بالمادة ١٢، بأحكام المعاشات التقاعدية التفاضلية للنساء اللاتي يلدن خمسة أطفال أو أكثر. وذكرت، في هذا الصدد، أن معدل وفيات الأمهات أخذ في الزيادة كما لاحظت أن الأنيميا تعد سببا رئيسيا للوفاة، وذلك اتجاه ربما يعزى بحق إلى التركيز على النساء بوصفهن أمهات. وفي الوقت نفسه، فإن الخدمات الصحية آخذة في التدهور في إطار الآثار المترتبة على تدابير

التكيف الهيكلي. ويبدو أن أوكرانيا ترى الحمل كأنه مساوي للمرض، وبالرغم من أن الحمل يعد في حقيقة الأمر مهمة اعتيادية وينبغي أن تتمكن النساء اللاتي يتمتعن بالصحة من مواصلة العمل. وأخيرا، لاحظت، وفقا للالتزامات التي جرى التعهد بها في بيجين، أن هناك حاجة إلى سن قانون جديد للأسرة لمصلحة صحة المرأة.

٦٣ - الرئيسة: أعربت عن أملها في أن تؤدي تعليقات اللجنة إلى تحسين مركز المرأة في أوكرانيا.

٦٤ - السيدة بوغاتيريوفا (أوكرانيا): قالت أنها أحاطت علما بجميع ملاحظات اللجنة وسوف ترد الإجابة على تلك الملاحظات في التقرير المرحلي التالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠